جامعـــة المنصورة
كليـــة الحقـــوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة
مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية

تحليل اقتصادي لتجربة مصر في ضوء سياسة صندوق النقد الدولي الفترة (١٩٩١-٢٠١٦).

إعداد

رجائي محمود محمد خضر

باحث دكتوراه بالكلية

إشراف

أ . د رضا عبد السلام

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
ووكيل كلية الحقوق – جامعة المنصورة
محافظ الشرقية السابق

مقدمة :

إن التنمية الاقتصادية هي المشكلة التي تواجه الاقتصاد المصري منذ الخمسينات وحتى الان وهى الهدف الذى تسعى لتحقيقه كل السياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدولة. وقد خضع دور الدولة لتطور كبير وتغير حجم هذا الدور ومداه في الزمان والمكان فقبل كينز، كان الرأي السائد بين الاقتصاديين الاشتراكيين ،إن دور الدولة الإقتصادي يقتصر- بالإضافة إلى حفظ الامن وتقديم الخدمات الأساسية - على تحقيق استقرار الاقتصاد عن طريق حماية قيمة النقود والتوازن المالي ، بل أن معظم مؤسسات التمويل الدولية وفى مقدمتها البنك الدولي ، كانت تدعو إلى ضرورة تحمل الحكومات مسئولية التنمية.[١]

والناظر يجد أن قضية التخلف والتنمية قضية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسلوكية عميقة الجذور واسعة الآماد.[٢]فمن المعروف ان الدول النامية - ومنها مصر – تعانى سلسلة من المشاكل المتعلقة بالتنمية فيها ويسود الاعتقاد لدى الساسة وكثير من الاقتصاديين ان نقص التمويل يأتي على رأس تلك المشاكل .[٣]فتحتاج الدول النامية الى الحصول على قروض أجنبية، وذلك لتمويل برامج التنمية فيها حيث يظهر ان المدخرات الوطنية لا تكفى لتغطية المتطلبات التمويلية لهذه البرامج، وذلك بسبب انخفاض المدخرات الوطنية؛ تبعا لانخفاض متوسط الدخل الفردي بوجه عام وطموح برامج التنمية التي تضعها حكومات الدول النامية لتحقيق معدلات نمو سريعة . ومن ناحية أخرى ضرورة

---

[١] د. رضا عبد السلام، انهيار العولمة، الدار الجامعية ،٢٠٠٣ ،ص٣٥

[٢] د. احمد بديع بليح، قضية التنمية في مصر، تاريخيا منذ القرن التاسع عشر ، مستقبليا في التكتل الاقتصاديالعربي، مكتبة الجلاء الجديدة ، بدون سنة نشر، ص٥.

[٣] د .السيد احمد عبد الخالق ، التوازن الإقليميفي التنمية ودور بنوك التنمية الاقليمية بالإشارة الى بنك الدقهلية الوطني للتنمية ، بحث مستخرج من مجلة كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ،العدد الثالث ، اكتوبر ١٩٩٠، ص١٥٥.

توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد مستلزمات الانتاج والمواد الخام وغيرها مما يلزم برامج التنمية الاقتصادية.[١]

مصر نتيجة العديد من المشكلات والأسباب التي أدتإلى زيادة عجز الموازنة العامة وزيادة الدين المحلى والخارجي و وزيادة عجز ميزان المدفوعات تبنت برنامجا للإصلاح الاقتصادي وأبرمت اتفاقا مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠١٦ فيإطار "تسهيل الصندوق الممدد" تحصل بمقتضاه مصر على قرض بقيمة ١٢ مليار دولار بما يعادل ٤١١٪ من حصة عضويتها.[٢]

ترغب مصر في استخدام هذا القرض في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سد الفجوة التمويلية الموجودة بالموازنة العامة من جانب وان يمثل القرض شهادة ثقة فيالاقتصادالمصري مما يسهل على مصر الاقتراض من مصادر أخرى وجذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة للقيام بالمشروعات التي من شانها إحداث تطور في هيكل الاقتصادالمصري ؛ ومن ثم زيادة مستويات التشغيل وزيادة الناتج القومي وخفض مستويات الفقر وزيادة أخرىفي مستويات الصناعات نتيجة ان الاستثمارات الأجنبيةتأتى ومعها الخبرات التكنولوجية والتقنيات الحديثة وان كان هناك من يعترض على مبدأ الاقتراض ويرى أن الاقتراض يؤدى الى مزيد من الاقتراض وهذا ما يوضحه البحث.

اهمية موضوع البحث :

تنبع أهمية الدراسة كونها تتناول موضوعا هاما يمس الاقتصاد المصري حاليا وهو اللجوء إلى الاقتراض إلى من صندوق النقد الدولي بما يحمله من تبعات اللجوء لبرامج الصندوق بما لها من أثار على الاقتصاد كلهوتأثيرها على الفئات محدودة الدخل ، ومن جانب اخر وضع تصور لكيفية ادارة القرض الحالي ومدى ما يمكن ان يسهم به في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وإعطاء تصور لبدائل التمويل من الصندوق مستقبلا.

إشكاليةالبحث:

---

[١] د . محمد عبد العزيز محمد ، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ،٢٠٠٥، ص٢٣، ٢٥.

[٢] صندوق النقد الدولي، بيان صحفي، ٥٠١، لسنة ٢٠١٦، متاح على : موقع صندوق النقد الدوليwww . imf .org

تتمثل اشكالية البحث في الإجابة على الأسئلة التالية :

السؤال الرئيس: إلى أي مدى أسهمت برامج صندوق النقد الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر ؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- هل اسهم في تحقيق التنمية ؟
- ماهي الاثار الايجابية والسلبية لاتفاق ١٩٩١ ؟
- قرض مصر٢٠١٦ من الصندوق كيف يتم إدارة القرض بطريق صحيحة؟ وكيف يمكن التخفيف من الآثار السلبية لبرامج الصندوق ؟
- هل يوجد بديل للاقتراض من صندوق النقد ؟

أهدافالبحث:

- الوقوف على دور برامج صندوق النقد في تحقيق التنمية بوجه عام.
- عرض وتحليل اتفاق ١٩٩١ والدروس المستفادة في ضوء قرض٢٠١٦.
- التعرف على الاثار السلبية المحتملة للاقتراض وكيفية مواجهتها.
- إعطاء تصور لبديل الاقتراض من الصندوق .

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال استخدام الاسلوب التحليلي الذى يعتمد على مجموعة من الاجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة، وجمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها لاستخلاص النتائج.

حيث يتم عرض برنامج التثبيت الاقتصادي الذى كان ضمن برنامج الاصلاح الشامل عام ١٩٩١ وبيان آثاره بما له من ايجابيات وسلبيات ثم بيان اسباب ودوافع لجوء مصر للاقتراض من صندوق النقد الدولى٢٠١٦، ويتم توضيح

الاجراءات التي اتخذتها مصر واثأر القرض وعرض راي المعارضين للاقتراض. وعلى هذا ينقسم الموضوع الى مطلبين:

المطلب الاول: اتفاق التثبيت ١٩٩١.

المطلب الثاني: اتفاق التثبيت٢٠١٦.

المبحث الاول:

تحليل آثار برامج التثبيت الاقتصادي(١٩٩١ – ٢٠١٦).

تمهيد :

مرت عملية الإصلاح الإقتصادي في مصر بمرحلتين أساسيتين تمثلت الاولي في انتهاج الحكومة المصرية لسياسات التثبيت الاقتصادي، والتي استمرت بشكل متقطع من منتصف الستينات وحتي عام ١٩٩٠ ، بينما انصرفت الثانية إلي تبني برنامجا شاملا للإصلاح الإقتصادي والتكليف الهيكلي ابتداءاً من مايو ١٩٩١ .[١]

من المهم التفرقة بين مفهوم التثبيت ومفهوم التكيف الهيكلي ، فبرامج الاصلاح الاقتصادي تشمل علي نموذجين يتعلق أحدهما بصندوق النقد الدولي والاخر بالبنك الدولي ويطلق علي النموذج الاول برنامج التثبيت ويسعي ذلك النموذج إلي تقليل الاختلال الداخلي والخارجي علي المدي القصير ، وذلك من خلال سياسات إقتصادية يكون هدفها وضع الاقتصاد أقرب ما يمكن إلي مستوي الاستقرار وعدم استمرار التدهور فيه ومن ثم فإن هذا البرنامج يعالج الاختلالات النقدية والمالية في المدي القصير أما النموذج الثاني يطلق علية برنامج التكيف الهيكلي ، ويهدف إلي تحقيق مستوي عمالة مرتفع من خلال

---

[١]ا. انتصار جابر السيد ، الاصلاح الاقتصادي والدين العام المحلي في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٤ ،ص٩٧.

سياسات إقتصادية يكون هدفها هو رفع الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الإقتصادي علي المدي المتوسط والطويل . ويواجه برنامج الاصلاح الإقتصادي الاثار السلبية الناتجة عن تطبيق التثبيت و التكيف الهيكلي من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية .[1]

المطلب الاول : اتفاق مصر للتثبيت الاقتصادى ١٩٩١.

اتجهت الحكومة المصرية نحو صندوق النقد، و قامت بتنفيذ العديد من السياسات التصحيحية قبل اقرار برنامج التثبيت لعام ١٩٩١ و منها الآتي : خفض سعر صرف الجنيه من ١١٠ قرش إلى ٢٠٠ للدولار و تحرير سعر الفائدة بحيث تصبح موجبة و حقيقية بالمقارنة مع معدلات التضخم [2]و في يناير ١٩٩١ قامت الحكومة لأول مرة بإصدار أذون الخزانة و يعني ذلك تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من موارد حقيقية بالاقتراض من الافراد و الجهاز المصرفي بإصدار أذون خزانة تستحق كل ثلاثة أشهر.[3]

عقدت مصر اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١ ، و اتفاقية للقرض الهيكلي مع البنك الدولي في نوفمبر من نفس العام و كانت محصلة لذلك حزمة اجراءات شاملة أطلق عليها اسم " برنامج الإصلاح

---

[1] ا.محمدمتولياالخطيبأثرتطبيقبرنامجالاصلاحالاقتصاديعلىالفقرفىمصرخلالالفترة(١٩٩٠-٢٠٠٦)، رسالةماجيستير ،كليةالتجارة، جامعةعينشمس،٢٠١٠.، ص ٥٧.

[2]البنك الأهلي المصري ، ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص٣١٣ .

[3]د. طارقمحمدفاروق، الأثارالاجتماعيةلبرامجالاصلاحالاقتصاديفيمصرومواجهتهاخلالالفترة (١٩٩١-٢٠٠٠)،كليةالحقوق، جامعةالمنصورة ،٢٠٠٣.، ص ص٩٢:٩١.

الإقتصادي و التكيف الهيكلي ــ ERSAP " ، و لقد تقرر تطبيق هذا البرنامج على ثلاث مراحل ، تبدأ المرحلة الأولى من مايو ١٩٩١ إلى يوليو ١٩٩٣ ، أما المرحلة الثانية من مارس ١٩٩٣ إلى أكتوبر ١٩٩٦ ، و أمر المرحلة الثالثة فتبدأ من أكتوبر ١٩٩٦ و تنتهي عام ١٩٩٨ [١] استهدف برنامج التثبيت استعادة التوازن الكلي للمتغيرات الاقتصادية الكلية بواسطة اصلاح السياسات المتعلقة بعجز الموازنة العامة للدولة (سياسة مالية) وضع الائتمان و النقود (سياسة نقدية) و سعرالصرف للجنيه المصري. و يلاحظ أن هذه الجوانب شديدة الارتباط كما أن الاصلاح في هذه الجوانب الثلاث هو شرط ضروري للنمو المتواصل [٢] ، و نعرض لهذا الجوانب الثلاثة

أ ــ النسبة للسياسة المالية

تتمثل أهداف اصلاح القطاع المالي في تحسين السيطرة على عجز الموازنة بكفاءة وضمان استقراره . [٣] فقد استهدف النزول بالعجز الكلي في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي من ٢٢٪ عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ إلى ١،٥٪ بحوالي عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ و تمويله من مصادر حقيقية ، و تخفيض نسبة الإنفاق الحكومي الاستثماري الإجمالي للناتج المحلي من ١٦،٦٪ إلى ٧،٤٪ بين عامي ١٩٩١ ــ ١٩٩٣ و خفض مخصصات الدعم و معدلات نمو الأجور

---

[١] أ .انتصار جابر السيد، مرجع سابق،ص١٠٦.

[٢] د. إبراهيم شحاته ، نحو الاصلاح الشامل ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، ١٩٩٣ ، ص١٥٢ .

[٣] International Monetary Fund, Financial Sector Reform in Eight Countries, Issues and Results, 1999, p. 1, http //: imf . org / publications

بإبطاء التعيينات في الوظائف الحكومية .[١] و رفع أسعار الطاقة و الكهرباء و البترول و الغاز الطبيعي. [٢]

ب ــ للسياسة النقدية لبرنامجالتثبت ١٩٩١ :

استهدف البرنامج خفض معدلات نمو كمية وسائل الدفع للتناسب مع معدلات نمو الناتج،عن طريق رفع اسعار الفائدة الدائنة بمعدلات تفوق معدلات التضخم بزيادة الادخار و الغاء خط الائتمان المفتوح بين الحكومة و البنك المركزي،و تنمية سوق لأذون الخزانة. [٣] و تحقيقا لذلك فقد اتبعت السلطات النقدية عددا من الاجراءات أهمها :

- تحرير أسعار الفائدة للجنيه المصري اعتبارا من ١٩٩١/١/٣ و أصبح للبنوك المصرية حرية تحديد أسعار الفائدة على الودائع و القروض و السلفيات.
- امتصاص فائض السيولة من خلال طرح أذون الخزانة العامة اعتباراً من يناير ١٩٩١.[٤]

---

[١] أ. انتصار جابر السيد، مرجع سابق، ص ص ١٠٨:١٠٧.
[٢] أ. حازم محمد إبراهيم،مدى استفادة الاقتصاد المصري من تجربة كوريا الجنوبية، رسالة ماجيستير، كلية التجارة ،جامعة عين شمس،٢٠٠٤،ص٢٧٨.
[٣] أ. انتصار جابر السيد، مرجع سابق،ص١٤٨.
[٤] د. زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية،١٩٩٩،ص١٧٩.

جـــ ــ لسياسة سعر الصرفلبرنامج التثبت ١٩٩١ :

قامتالحكومةفي أكتوبر ١٩٩١ بتوحيد سعر الصرف و توحيده في سوق واحدة و هي السوق الحرة للنقد الأجنبي، و بموجب برنامج التثبيت مايو ١٩٩١ التزم البنك المركزي المصري بتدعيم احتياطاته من النقد الأجنبي و ذلك بضمان نجاح توحيد و تحرير سعر الصرف و قد ارتفع الاحتياطي النقدي من ٢،٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٨،٧ مليار دولار ١٩٩٧.[١]

تحليل برنامج الإصلاح الاقتصادي للعام ١٩٩١:ــ

فيما يلي عرض لأهم الجوانب الإيجابية و السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

أ ــ الجوانب الإيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي :ــ

١. خفض الدين الخارجي .

ان وضع الدين العام الخارجي لمصر كان متأزما حتى جاءت أزمة حرب الخليج في عام ١٩٩٠ ، و نتيجة لمشاركة مصر في صد العدوان العراقي و في ظل انتهاج مصر لاستراتيجية السلام ، و تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي فقد تم الحصول على تخفيض للدين العام المصري

[١]د. طارق محمد فاروق، مرجع سابق،ص١٠١.

الخارجي في نادي باريس، و دخلت مصر في مفاوضات مع ١٨ دولة دائنة لها، و تم تخفيض ٥٠٪ تقريبا من حجم الديون القابلة للجدولة. [١]

٢. إنخفاض عجز الموازنة العامة للدولة ــ

فبعد ان تخطى عجز الموازنة نسبة ٢٠٪ من الناتج المحلي في الثمانينات ، ثم ١٧٪ في بداية التسعينات ، انخفض بعد ذلك لتحقيق ٢،٤٪ فقط عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ، و يرجع ذلك النجاح لسياسة الدولة في زيادة الموارد العامة للدولة ، و ضبط و ترشيد الانفاق و تركيز الاهتمام على القطاعات المولدة للدخل مثل قطاع السياحة [٢]

جدول رقم (٣) تطور عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

السنة	عجز الموازنة ٪
١٩٩١/١٩٩٠	١٧،٧
١٩٩٢/١٩٩١	٥،٤
١٩٩٣/١٩٩٢	٣،٥

[١] د. حسام الدين محمد عبد القادر ،البعدالسياسيوالآثارالاقتصاديةوالاجتماعيةلعبءالدينالعامبالتطبيقعلىمصر (١٩٩٠ / ٢٠٠٠)،رسالةدكتوراه،كليةالتجارة،جامعةعينشمس، ٢٠٠٤،ص١٥١.

[٢] أ . فاطمة عبد الله أحمد، علاج عجز الموازنة العامة في مصر بين رؤية صندوق النقد الدولي و رؤية التنمية المستقلة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٠٠٠،ص١٨٤.

١٩٩٤/١٩٩٣	٣،٥
١٩٩٤/١٩٩٣	٣،٥
١٩٩٥/١٩٩٤	١،٧
١٩٩٦/١٩٩٥	٠،٩
١٩٩٧/١٩٩٦	٠،٩
١٩٩٨/١٩٩٧	١،١

المصدر : البنك المركز المصري ، التقرير السنوي ، اعداد متفرقة، مشار اليه د. حسام الدين محمد عبد القادر ، مرجع سابق ، ص.١٥٢

يتضح من الجدول السابق مدى نجاح السياسة المالية في خفض العجز (١٧،٧٪ عام ١٩٩٠ / ١٩٩١) إلى أقل١ الواحد الصحيح عام (١٩٩٦/١٩٩٥) .و إذا نظرنا إلى التمويل الخارجي الفعلي للعجز خلال الثلاثة أشهر الأولى في عامي ١٩٩٦ / ١٩٩٧ ، ١٩٩٧ / ١٩٩٨ فنلاحظ أن العام الأول لم يشهد تمويلا خارجيا للعجز بل شهد ردا للدين الخارجي و كانت قيمة ما تم رده حوالي ٠،٧مليار جنيه عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ ، ٠،٦ مليار جنيه في عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨ .[١]

[١] د . عبدالستارعبدالحميدسلمى، تقييمسياساتصندوقالنقدالدوليللتثبيتالاقتصاديفيمصر ، بدوننناشر ،الطبعةالاولى،٢٠٠١ ،ص١٦٠. ويلاحظ الباحث ان العام ١٩٩٧ شهد احداث الاقصر الارهابية وتراجعت السياحة بعدها ورغم ذلك لم يزد عجز الموازنة زيادة كبيرة.

٣. انخفاض معدل التضخم و زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (٤) معدلات النمو و الادخار و الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪) خلال فترة الإصلاح الاقتصادي

السنة	معدل النمو	معدل الادخار	معدل الاستثمار
١٩٩١/١٩٩٠	٣،٧	٧،٠	٢٠،٢
١٩٩٢/١٩٩١	١،٩	٧،٤	٢٢،٧
١٩٩٣/١٩٩٢	٢،٥	١٠،٩	١٩،٠
١٩٩٤/١٩٩٣	٣،٩	٦،٦	١٨،٦
١٩٩٥/١٩٩٤	٤،٧	١١،٢	١٧،٢
١٩٩٦/١٩٩٥	٥	١٥،٠	١٩،٣
١٩٩٧/١٩٩٦	٥،٣	١٥،٥	٢١،٧
١٩٩٨/١٩٩٧	٤،٦	١٥،٥	٢٥،٦
١٩٩٨ /١٩٩٩	٦،٣	١٧،٠	٢٥,٥
١٩٩٩ /٢٠٠٠	٥،١	١٧،٣	٢٣،٩
٢٠٠٠/٢٠٠١	٣،٣	١٧،٣	٢٢،٧

المصدر: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد١، المجلد ٥٥، ٢٠٠٢، ص١١١.

كان معدل التضخم ٢٠،٧٪ عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ و انخفض ٦،٢٪ عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ ثم على ٢،٥ عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ .[١]

بالنظر للجدول السابق يلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي إرتفع الإجمالي من ١،٩٪ عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ إلى ٣،٩٪ في عام ١٩٩٣ / ١٩٩٤ ، ثم إلى ٥٪ في عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ ، ثم ٦،٣٪ عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩، و صاحب هذا النمو نمو في معدلات الادخار و الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، إلا أن معدلات النمو في هذه المؤشرات لم تصل إلى المعدلات المطلوبة لتحقيق التنمية المنشودة.[٢]

ب ــ الجوانب السلبية للإصلاح الاقتصادي :

١. التأثير على أصحاب الدخول المحدودة وسوء توزيع الدخل.

أدى تخفيض الدعم في الموازنة العامة للدولة و تحريرا أسعار السلع و الخدمات و منتجات الطاقة إلى رفع تكاليف الإنتاج ، مما أثر بالسلب على الاستثمار ، كما آثر بالسلب على الكساء و المسكن و الدواء و بالتالي ارتفاع

[١]د. حسام الدين محمد عبد القادر، مرجع سابق،ص١٧٥.
[٢]د. حازم محمد إبراهيم، مرجع سابق،ص٢٨٦.

معدلات التضخم و من ثم ارتفاع تكاليف المعيشة و من جانب آخر فإن ارتفاع معدلات التضخم المصاحبة لبرامج الإصلاح تعيد توزيع الدخل امن الفقراء إلى الأغنياء، فيزداد الفقراء فقرا و يزداد الاثرياء ثراء .[١] و تؤدي سياسات الإصلاح إلى ارتفاع كلفة بناء المداس و المستشفيات و ارتفاع أسعار الدواء و الكتب و المستلزمات الدراسية و الصحيحة ، كما أن المتغيرات في الدخول و التغير في النفقة الفردية للخدمة ، يؤديان إلى انخفاض الطلب على قطاعي التعليم و الصحة ، و بالتالي تزايد العبء الاجتماعي خلال فترة الإصلاح .[٢]

٢. زيادة عجز الموازنة العامة و الدين العام بعد انتهاء مدة البرنامج.

فقد كانت نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠،١ ٪عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ زادت حتى وصلت ١٠،٦٪ عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠٥ و زاد حجم الدين الخارجي ليصل ٧٣٠ مليار جنيه مصري عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ و الدين الخارجي ليصل إلى ٦٣٧،١٦٠ مليار حنيه خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .[٣]

٣. زيادة معدلات البطالة.

---

[١] د. محمد السيد محمد عطيه ، اصلاح الإدارة الضريبية كجزء من الإصلاح الاقتصادي في مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة حلوان ، ٢٠١٢ ، ص٢٥١ .

[٢] أ . فاطمة عبد الله أحمد، مرجع سابق ، ص٢١٥ .

[٣] د. محمد السيد الحاروني ، دور البنكالدوليوصندوقالنقدالدوليفيتحقيقالاستقرارالماليفيمصر،دراسةمقارنة ، رسالةدكتوراه،كليةالتجارة،جامعةعينشمس، ٢٠٠٨ ، ص٧٢ ، ٧٤ .

تفاقمت مشكلة البطالة خلال النصف الأول من التسعينات و وصلت في عام ١٩٩٢/١٩٩٣ إلى ١٠٪ من إجمالي قوة العمل ، و ترجع هذه المشكلة إلى أسباب عديدة أهمها سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة و تخفيض معدل التضخم ، و تتم سياسات التثبيت من خلال اجراءات عديدة أهمها تخفيض الانفاق الحكومي و تقييد الائتمان المحلي و تخفيض مستويات الأجور ، و كل هذه الاجراءات ضد سياسة التوظف ، لذلك فإن الإصلاح الاقتصادي يحقق تحسنا في الاقتصاد على حساب مستويات التشغيل .[١] و قد تخلت الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين كليا أو جزئيا ، و سعت كذلك للتخلص من العمالة الزائدة و تخفيض الأجور و وضع حد أقصى لها [٢]و ارتفعت معدلات البطالة حيث وصل إلى ٩،١ عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.[٣]

٤. زيادة عجز الميزان التجاري.

يرجع ذلك إلى زيادة الواردات بمعدل اكبر من الصادرات ،و على الرغم من مواصلة الحكومة جهودها في تنمية الصادرات المصرية و منها تشجيع القطاع الخاص على التصدير و ذلك من خلال منح مجموعة من الحوافز منها عدم فرض ضريبة على الصادرات ، و السماح للقطاع

---

[١]د. حازم محمد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص٢٨٨ .
[٢]أ . نادية حسنى رسلان ، مرجع سابق ، ص٧٣ .
[٣]د . محمد السيد الحاروني ، مرجع سابق ، ص٧٣ .

الخاص بالاحتفاظ بجزء منها من متحصلاته بالنقد الاجنبي لتحويل وارداته الخاصة . فقد بلغ العجز عام ١٩٩١ سالب ٥،٧٪ و زاد ليصل إلى سالب ١٣،٣٪ عام ١٩٩٨ .[١]

٥. عدم جدوى سياسة خفض قيمة الجنيه.

يذهب الصندوق إلى أن تخفيض سعر الصرف يترتب عليه تخفيض أسعار صادرات الدول النامية و ارتفاع أسعار و واردتها ، فتكون هناك زيادة في الإقبال على صادراتها من الدول الأخرى و لكن لا يمكن أخذ هذا الأمر على إطلاقه الآتي

١. ان هناك ضعف في المرونة على صادرات الدول النامية حيث أن أغلبها مواد خام .
٢. هناك ضعف في المرونة على الواردات في الدول النامية خاصة و ان هذه الواردات من السلع الضرورية و الغذائية ، إذن ارتفاع أسعارها لن يؤدي إلى الإقلاع عنها .[٢] و قد بلغ سعر صرف الجنيه مقابل الدولار ٥،٧١٢ قرش مقابل الدولار الواحد عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ بعد أن كان ٣،٨٧ قرش مقابل الدولار الواحد عام ٢٠٠ / ٢٠٠١ .[٣]

---

[١] د. حازم محمد إبراهيم، مرجع سابق،ص٢٨٩.
[٢] د. كريمة محمد الذكي، ،اثارسياسةصندوقالنقدالدوليعلىتوزيعالدخلالقوميمنخلالالخدماتالاجتماعيةالاساسية ، رسالةدكتوراه ، كليةالحقوق ، جامعةالمنصورة،٢٠٠٤،ص٢٠٤.
[٣] د. محمدالسيدالحاروني، مرجع سابق، ص٧٣ .

المطلب الثاني:اتفاق مصر للتثبيتالاقتصادي عام٢٠١٦.

سبق لمصر التعاون مع صندوق النقد لتمويل اربعة قروض ما بين ١٩٨٧وحتى ١٩٩٨ بأجمالي ١،٢ مليار وحدة حق سحب خاص بما يعادل١،٨٥ مليار دولار وعقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، سعى المجلس العسكري الى اقتراض ٢،٣ مليار دولار وكان الاتفاق على وشك ان يبرم بشكل نهائي ولكنه لم يكتمل [١]. عادت مصر للصندوق عام ٢٠١٢ م ؛ و رحب الصندوق بالبرنامج الاقتصادي للحكومة المصرية ، و اقترح اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ٢٢ شهرا بقيمة ٣،١٦ مليار من حقوق السحب الخاصة (حوالي ٤،٨ مليار دولار) و ذلك لدعم تنفيذ البرنامج و لكن هذا الاتفاق لم يكتمل[٢].

ورداً على طلب مصر قرضا من الصندوق فقد وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٢٠١٦/١١/١١ على عقد اتفاق مع مصر لفترة ثلاث سنوات تستفيد فيها من "تسهيل الصندوق الممدد" بقيمة تعادل٨،٧٥٩ مليار وحدة حق سحب خاص حوالى ١٢ مليار دولار أمريكي أو٤٢٢٪ من

---

[١]الاقتراض من صندوق النقد.... اختيار صعب ام طوق نجاة ؟متاح بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٩
www.egynews.net

[٢] صندوق النقد الدولي، بيان صحفي، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ www . imf .org .

حصة عضويتها، لدعم البرنامج الوطني الذى وضعته السلطات المصرية للإصلاح الاقتصادي.[١]

و يتناول البحث هذا القرض من خلال النقاط التالية :

١. أسباب و دوافع اللجوء على هذا القرض عام ٢٠١٦ .

٢. الإجراءات التمهيدية للحصول على القرض عام ٢٠١٦.

٣. الاثار المترتبة على القرضعام ٢٠١٦.

اولا :اسباب و دوافع اللجوء إلى الاقتراض من الصندوق عام ٢٠١٦.

أ) التأثير السلبي لثورة ٢٥ يناير على الاقتصاد، و ما تلاها من أحداث.

لم يكد الاقتصاد المصري يتعافى من الأزمة المالية العالمية حتى اندلعت ثورة الخامس و العشرين من يناير . و ألقت الأحداث المواكبة بظلالها على الأداء الاقتصادي للثورة و تزايد عدم اليقين خلال الفترة الانتقالية. فخلال الربع الأول من ٢٠١١ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤،٢٪ مقارنة بذات الفترة في ٢٠١٠ . و قد تدهور ميزان المدفوعات الدولية بشكل كبير بفعل التراجع الحاد في كل من الاستثمار الاجنبي المباشر و ايرادات السياحة ، فضلا عن هروب رؤوس الأموال للخارج. [٢]

---

[١] صندوق النقد الدولي، بيان صحفي، ٥٠١، لسنة ٢٠١٦، www . imf .orgواعطت مصر هذا التمويل ضمن تسهيلات الصندوق الموسع(الممدد).

[٢]أراء في السياسة الاقتصادية ،المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ٨ اغسطس ٢٠١٢ ، ص٢. متاح على:www .eces . org . eg

أما عن السنة المالية ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، فقد انخفضت الايرادات العامة انخفاضا محدودا ، حيث بلغت الايرادات نحو ٢٦٥،٣ مليار جنيه بانخفاض قدره ٢،٩ مليار جنيه عن العام السابق ، و في جانب النفقات فقد ارتفعت إلى نحو ٤٠١،٥ مليار جنيه بمعدل نمو قدره ٩،٨٪ من العام السابق ، مما أسفر عن زيادة عجز الموازنة العامة إلى نحو ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي [١] و انخفض فائض السيولة بالبنوك من نحو ١١٠ مليار جنيه في يناير ٢٠١١ إلى صفر في نهاية نوفمبر ٢٠١١ .[٢] و عقب الثورة ارتفعت معدلات التضخم إلى ١٢٪ مع توقع مزيد من التضخم بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري. [٣]

ب) عجز الموازنة العامة و عجز ميزان المدفوعات

في ظل عجز الموازنة العامة للدولة تلجأ الدولة إلى الاقتراض لسد فجوة التمويل و يكون ذلك بالدين سواء داخليا أو خارجيا ، بالإضافة للمنح الخارجية.

---

[١] د. خالد عبد الحميد حسانين ، السياسات الاقتصادية و دورها في علاج عجز الموازنة العامة للدولة المصرية ، دراسة تحليلية ، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، العدد الثاني ، إبريل ٢٠١٥ ، ص٢٨٧ .

[٢] د. على لطفى، عجز الموازنة العامة للدولة و مصادر تمويله في مصر ، المؤتمر السادس للعام الجامعي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ ، الخروج من الازمة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٦ / ٥/ ٢٠١٢ ، ص٢٥ .

[٣] د. هدى إبراهيم أحمد ، كيفية مواجهة أزمة الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ، مؤتمر الاقتصاد المصري ، التحديات و آفاق المستقبل، كلية التجارة ،جامعة عين شمس، ٢٣ـ٢٥ فبراير ٢٠١٣ ، ص٢٢.

جدول رقم (٥) العجز في الموازنة العامة ونسبته من الناتج المحلى الإجماليفي مصر الفترة (٢٠٠٠ ــ ٢٠١٥).

السنة المالية	العجز بالمليار جنيه	نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي٪
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤١،٨	١١،٧
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	٤٤،٨	٧،٨
٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	٢٨،٣	٦،٨
٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	٤٤،١	٩،٥
٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	٥١،٦	١٤
٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	٥٦،٥	٩،٢
٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٤٢،٤	٧،٥
٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٦١	٦،٨
٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٦٩	٦،٦
٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٩٧،٨	٨،٥
٢٠١١ / ٢٠١٠	١٣٦،٥	١٢،٧
٢٠١٢ / ٢٠١١	١٦٦،٧	١١
٢٠١٣ / ٢٠١٢	٢٣٩،٧	١٣،٦
٢٠١٤/ ٢٠١٣	٢٥٥،٤	١٢،١
٢٠١٥ / ٢٠١٤	٢٧٩،٤	١١،٥

المصدر : د. خالد عبد الحميد حسانين ، مرجع سابق ، ص٢٨٤ ،و بالنسبة لعام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ المصدر : المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، كتيب الاحصاءات الاقتصادية ، ، ٢٠١٦ ، ص١٣ .

يلاحظ من الجدول السابق :

١. أن العام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ على الرغم أنه كان قريبا من برنامج الإصلاح الشامل لعام ١٩٩١ والذى انتهى في عام ١٩٩٨إلا انه كان نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي مرتفعا لدرجة أنه وصل إلى ١١،٧٪ بقيمة ٤١،٨ مليار جنيه و هو رقم كبير و استمر العجز في الهبوط إلى وصل ٨،٥٪ في العام ٢٠٠٩ / ٢٠١١ .

٢. أن العجز أصبح في تزايد منذ عام ثورة يناير حتى وصل ١٢،١٪ عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ و في نفس الصدد ، تبلغ تقديرات الإيرادات العامة بموازنة ٢٠١٦ / ٢٠١٧ نحو ٦٧٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٩٪ عن المتوقع عن العام الحالي ، بينما تبلغ تقديرات المصروفات العامة نحو ٩٧٥ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٠،٥٪ . و في ضوء هذه التطورات يبلغ العجز الكلي في الموازنة نحو ٣١٩ مليار جنيه (٩،٨٪ من الناتج

المحلي الإجمالي) ، مقابل ١١،٨٪ عجز متوقع للعالم المالي ٢٠١٥ / ٢٠١٦ و مقارنة بعجز نحو ١١،٥٪ خلال عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ [١]

شكل رقم (١): تطور مؤشرات العجز في الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥).

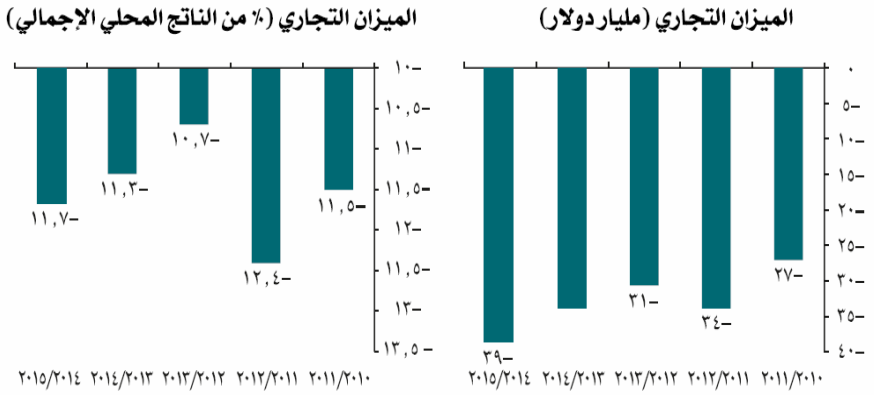

المركز المصري للدراسات الاقتصادية، كتيب الإحصاءات ٢٠١٦ ، مرجع سابق ،ص١١ .

ارتفع عجز في ميزان المدفوعات الكلي بنسبة ٢٤٨٪ ليصل حوالي ٣،٦٤ مليار دولار خلال التسعة الأشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٦/١٥ و ذلك محصلة لما يلي :

[١] وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، يوليو ٢٠١٦، ص د متاح على www . mof. gov. eg
يرى الباحث ان ذلك يرجع الى سعى حكومات ما بعد الثورة الى ارضاء المطالب الفئوية ومن جانب اخر توقف الكثير من المصانع بسبب عدم استقرار الحالة الامنية والسياسات الاقتصادية.

١. الميزان التجاري؛ انخفضت قيمة العجز في الميزان التجاري بنسبة طفيفة بلغت ٠،٨٪ ليصل حوالي ٢٩،٣ مليار دولار و هو ما يرجع في جانب منه لتأثر الصادرات و الواردات بانخفاض الأسعار العالمية للبترول .

٢. بالنسبة للميزان الخدمي؛ انخفض فائض الميزان الخدمي بنسبة ٤٣،٣٪ ليصل حوالي ٢،٤ مليار دولار ؛ بسبب تراجع الإيرادات السياحية بنسبة ٤٠٪ لتسجل نحو ٣،٣ مليار دولار لتراجع عدد الليالي السياحية من ٧٣،٤ مليون ليلة إلى ٤٥،١ مليون ليلة. [١]فقد تضرر قطاع السياحة عقب حادث الطائرة الروسية في شمال سيناء .[٢]

٣. و بالنسبة لميزان المعاملات الرأسمالية و المالية ؛ حققت المعاملات الرأسمالية و المالية صافي تدفق للداخل بلغ ١٣،٩ مليار دولار و بنمو و بحوالي ١،٩٪ ، و ذلك كنتيجة لارتفاع صافي التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنسبة ١٤،٣٪ ليصل ٥،٨٤ مليار دولار لارتفاع صافي الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات بنسبة ٣٢٪ و تحقيق الاستثمارات في قطاع البترول بلغ نحو ١،٥مليار دولار. [٣]

جـ)ارتفاع حجم الديون على مصر

---

[١]وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري ، مؤشرات الاداء الاقتصادي و الاجتماعي خلال الربع الثالث و التسعة الأشهر الأول من العام ١٥/ ٢٠١٦ ، يونيو ٢٠١٦ ، ص٣٠ .

[٢]وزارة الصناعة و التجارة ، اطلالة على الاقتصاد المصري ، العدد ٢٠٣ ، ديسمبر ٢٠١٥ ، ص٤.
At:www.tpegypt.gov.eg/Arabic/Default.aspx

[٣]وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري، مؤشرات الاداء الاقتصادي و الاجتماعي خلال الربع الثالث و التسعة الأشهر الأول من العام ١٥/ ٢٠١٦ ، مرجع سابق ، ص٣٠ .

بلغت قيمة الدين العام ٣،١ تريليون جنيه وفق البيان المالي لوزارة المالية و الخاص بموازنة عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ ، حيث قدرت الموازنة قيمة مدفوعات الفائدة المستحقة عليه خلال السنة المالية بنحو ٢٩٣ مليار (٣١٪ من المصروفات الكلية و ٩٪ من إجمالي قيمة الناتج المحلي) بزيادة ٢٠٪ تقريبا عن مدفوعات الفائدة التي تم رصدها في ميزانية السنة المالية السابقة ٢٠١٥ / ٢٠١٦ . و وفقا لتقرير البنك المركزي المصري الصادر في مارس ٢٠١٦ أعلن البنك المركزي عن بلوغ الدين الأجنبي المصري نحو ٥٣ مليار و ٤٤٤ مليون و ٩٠٠ ألف دولار و ذلك في مارس ٢٠١٦ .[١]

جدول رقم (٦) يوضح إجمالي الدين الأجنبي على مصر خلال الفترة (٢٠١١ ــ ٢٠١٦)

التاريخ	يونيو ٢٠١١	يونيو ٢٠١٢	يونيو ٢٠١٣	يونيو ٢٠١٤	يونيو ٢٠١٥	مارس ٢٠١٦
الدين	٣٤،٩	٣٤،٤	٤٣،٢	٤٦،١	٤٨،١	٥٣،٤

المصدر : أ . وسام جعفر، مرجع سابق، ص٤

جدول رقم (٧) يوضح آجال استحقاق الدين الأجنبي الحاليفي مصر.

نوع الدين	القيمة بالمليار دولار	النسبة من الإجمالي

[١] أ . وسام جعفر، مصر تقترض، المعهد المصري للدراسات الاقتصادية، تقديراتاقتصادية، ٢ يوليو ٢٠١٦،ص ٣متاح على www . episs .eg . org

الدين متوسط و طويل الأجل	٤٦،٤	٪٨٧،٢
الدين قصير الأجل	٦،٨٣	٪١٢،٨

المصدر : أ . وسام جعفر، مرجع سابق، ص٦

يلاحظ من الجدولين أن إجمالي الدين الأجنبي يتزايد بشكل كبير من يونيو ٢٠١١ و حتى مارس ٢٠١٦ ليبلغ ٥٣،٤ و أن الدين قصير الأجل وصل ١٢،٨٪ من الإجمالي .

د)انخفاض احتياطات النقد الأجنبي .

بلغ صافي الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي نحو ١٨،٦ مليار دولار بنهاية أكتوبر ٢٠١٣ مقارنة بنحو ١٥،٥ مليار دولار بنهاية اكتوبر ٢٠١٢ . و جدير بالذكر أن صافي الاحتياطات الدولية في مصر وصل إلى مستوى بلغ ١٨،٩ مليار دولار في نهاية يوليو ٢٠١٣ ، حيث حصل البنك المركزي على مبلغ ٤ مليار دولار من السعودية والامارات بواقع ٢ مليار دولار من كل دولة في صورة ودائع بدون فوائد بالإضافة إلى منحة قيمتها ١ مليار دولار من الإمارات .[١]

[١]الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ، لمحة عن الاقتصاد المصري ، نوفمبر ٢٠١٣ ، ص٩.
متاح على
www. gafinet . org

شكلرقم (٢) تطور صافيالاحتياطات (ملياردولار) فيمصرخلالالفترة (يوليو ٢٠١٥ ــمارس ٢٠١٦).

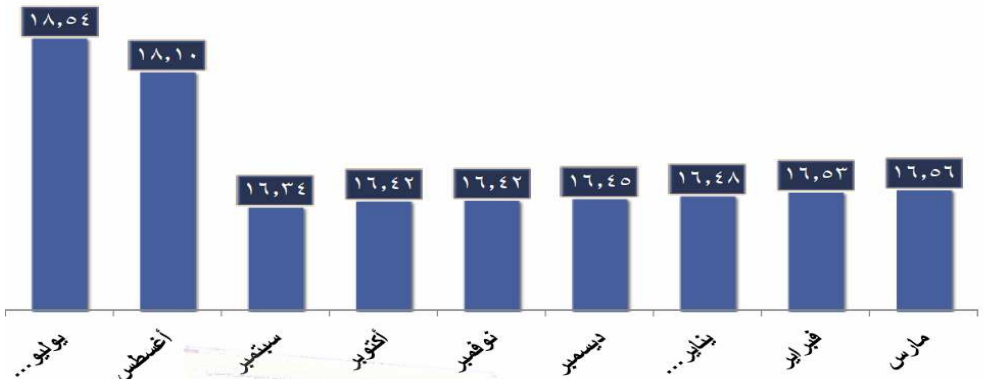

المصدر : البنك المركزي المصري ، مشار اليه في وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري ، مؤشرات الاداء الإقتصادي و الاجتماعي خلال الربع الثالث و التسعة الأشهر الأول من العام ١٥/ ٢٠١٦ ، مرجع سابق ، ص ٢٧.

بالنظر إلى الشكل السابق يتضح انخفاض الاحتياطات من ٣٦ مليار دولار يناير ٢٠١١ حتى وصلت إلى ١٦،٥ مليار دولار في مارس ٢٠١٦ . و الجدير بالذكرأن الاحتياطي النقديالأجنبي وصل ١٧،٥ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٦ .[١]

هــ) التدهور الشديد في سعر صرف الجنيه المصري.

[١] وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، يوليو ٢٠١٦، مرجع سابق، ص هـ . ربما يعود هذا الانخفاض في جانب منه الى سعى المواطنون الى التخلي عن الجنيه مقابل الدولار لشعورهم بان الجنيه ستنخفض قيمته ، وان الدولار مخزن جيد للقيمة ومن جانب اخر انخفاض ايرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج .

أعلن عن تعويم الجنيه المصري والتخلي عن ربط العملات الذى كان معمولا به منذ بداية التحرير المالي في مصر،وبمجرد الاعلان عن تعويم الجنيه انخفض بنسبة ١٦٪ ليصل الى ٥،٤٠جنيه للدولار الأمريكي .ثم واصل سعر الصرف الانخفاض امام الدولار حتى نهاية العام ٢٠١٠ ليصل الى نحو ٥،٨٢ جنيهات . وانخفض بعد احاث ثورة يناير ٢٠١١ ليصل الى ٥،٩٦ جنيهات.[١] ولم يتوقف الانخفاض ففي العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ وصل سعر الصرف ٦،٩٩ جنيهات ، والعام ٢٠١٤ /٢٠١٥ وصل ٧،١٤ جنيهات للدولار.(٢) وفى ٢٠١٦/١٠/٢٠ بلغ سعر صرف الجنيه – حسب البنك المركزي – ٨,٧٧ للدولار .[٣]

و) تخفيض التصنيف الائتماني لمصر .

ابقت وكالة موديز للتصنيف الائتماني لمصر عند B3 مع نظرة مستقرة ، وهذا التصنيف لم يتغير منذ ابريل ٢٠١٥، وكانت موديز قامت بخفض التصنيف الائتماني لمصر لخمس مرات متتالية منذ يناير ٢٠١١.[٤]

ثانيا : الاجراءات الاصلاحية التي اتخذتها مصر.

---

[١]د. نجلاء محمد بكر، محددات سعر الصرف في مصر خلال الفترة من(١٩٩١- ٢٠١٣)،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،العدد١، يناير ٢٠١٤،ص ٥١.

[٢]كتيب الاحصاءات الاقتصادية،٢٠١٦،مرجع سابق، ص ٤٥.

[٣]البنك المركزيwww.cbe.org.eg / arpages/defult.sspx

[٤]موديز :عجز الموازنة والدين الحكومي اهم اسباب رفع التصنيف الائتمانيالمصري ،الاهرام العربى،٢٠١٦/٩/١٦ www.arabi.ahram.org.eg

وجه للرئيس عبد الفتاح السيسي مفاده هل يرتبط برنامج الاصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ؟ فأجابالرئيس:" علينا أولا ان نفصل بين برنامج الاصلاح الاقتصادي وصندوق النقد الدولي، فلا يليق بمصر ان تكون عليها وصاية تحدد لها كيف تصلح احوالها، وما جرى مع الصندوق هو اجراء طبيعي مع دول العالم بان تقدم برنامجا وتناقشه وقدمنا برنامجنا ولم يضيفوا اليه شيئا.[١] وتوضيحا لذلك يرى بعض الخبراء الاقتصاديين : ان الحكومة المصرية تعلم شروط صندوق النقد الدولي للاقتراض والتي دائما ما تهتم بتحرير سعر الصرف والفائدة، وتحرير اسعار المنتجات العامة الحكومية بالإضافة الى معالجة عجز الموازنة من خلال زيادة الايرادات عن طريق ضريبة القيمة المضافة التي من المقرر ان ترفع حصيلة الدولة من الضرائب وكذلك خصخصة بعض الاصول المملوكة للدولة لتخيف الاعباء وكل الشروط السابقة تتسق مع برنامج الإصلاح الإقتصادي الذى اعدته الحكومة.[٢]

فيما يؤكد خبير سابق بصندوق النقد الدولي؛ أن مصر بدأت منذ عامين في تنفيذ خطة إصلاح اقتصاديأي قبل التفاوض على قرض صندوق النقد الدولي، حيث قامت بتخفيض الدعم الموجه للبنزين والكهرباء بالإضافة الى

---

[١] السيسي : ما أنجزناه في عامين يفوق الخيال، اليوم السابع، بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٢
www.yom7.com

[٢] د. علياء المهدى، استاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الرأي موجود في، الاقتراض من صندوق النقد.... اختيار صعب ام طوق نجاة ؟ متاح بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٩،موقع اخبار مصر، www.egynews.net

انشاء نظام تمويني جديد ناجح "بطاقة التموين الذكية " وعلى وشك إقرار قانون الخدمة المدنية، والذى سيعمل على تحجيم مبلغ الاجور في الموازنة العامة وكذلك اقرار ضريبة القيمة المضافة وكروت البنزين.[1]

توضيحا لما سبق نوضح بعض الاجراءات الاقتصادية الى اتخذتها الحكومة في النقاط التالية:

ا) خفض الدعم الموجه للكهرباء.

صرح وزير الكهرباء خلال مؤتمر صحفي لإعلان الأسعار الجديدة لشرائح استهلاك الكهرباء إن قطاع الكهرباء وضع خطة منذ عام ٢٠١٤ مقسمة على خمس سنوات يتم خلالها هيكلة اسعار الكهرباء للوصول في نهاية الخطة الى ٩ مليار جنيه لصالح محدودي الدخل، وطبقا لخطة هيكلة اسعار شرائح الكهرباء بداية من الشهر الجاري سيكون سعر الكيلو وات للشريحة الاولى لمن يستهلك ٥٠ كيلو وات ١١ قرش وللثانية من ٥١الى ١٠٠كيلو

[1] د. فخرى الفقي، مساعد المدير التنفيذي لصندوق النقد سابقاً، الرأي موجود في، الاقتراض من صندوق النقد.... اختيار صعب ام طوق نجاة ؟ متاح بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٩،موقع اخبار مصر، www.egynews.net

وات ١٩ قرش، وللشريحة الثالثة ٢٠٠ كيلو وات ستكون ٥.٢١ قرش، وللشريحة الرابعة من ٢٠١ وحتى ٣٥٠ كيلو وات ٤٢ قرش وللخامسة من ٣٥١ الى٦٥٠ كيلو وات ٥٥ قرش، والشريحة السادسة من ٦٥١ الى ١٠٠٠ كيلو وات ٩٥.

وشدد وزير الكهرباء ان زيادة اسعار شرائح الكهرباء لا علاقة لها بالمفاوضات الحالية من جانب الحكومة المصرية مع صندوق النقد والبنك الدولي للحصول على قرض مالي، وانها تمت الزيادة بناءاً على خطة اعادة هيكلة اسعار الكهرباء التي تم وضعها في عام ٢٠١٤، والتي كان سيتم دعم الطاقة بها في العام الحالي بـــ ١٢ مليار جنيه.[١] [٢]

ب)إصدار قانون الخدمة المدنية: صدر قانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الخدمة المدنية، وذلك بعد موافقة مجلس النواب ونشر القانون بالجريدة الرسمية.[٣]

ج)إصدار قانون القيمة المضافة: صدرقانون القيمة المضافة رقم ٦٧لسنة٢٠١٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠١٦/٩/٧.[١]

---

[١] الكهرباء» تعلن أسعار الشرائح الجديدة١١ قرشا للشريحة الأولى و١٩ للثانية و٩٥ للثالثة، ٢٠١٦/٨/٩، موقع الاهرام، متاح على
http://www.ahram.org.eg/News/191987/136/541832:

[٢] من وجهة نظر الباحث ان خفض الدعم هو احد الشروط الاساسية للصندوق التى دائما ما يطالب بها.

[٣] السيسي يصدر قانون الخدمة المدنية بعد موافقة مجلس النواب، بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢، موقع الوفد، www.alwafd.org

د)تحرير اسعار الصرف وفقا للعرض والطلب.

حرصاً من البنك المركزي على تأكيد الثقة فيالاقتصاد المصري وتحقيق الاستقرارالنقدياستهدافاً لمستويات ادنى من التضخم، فقد اتخذعدة اجراءات لتصحيح سياسة تداولالنقد الأجنبي من خلال تحرير اسعار الصرف لإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي، اتساقا مع المنظومة الاصلاحية المتكاملة التي تتضمن برنامج الاصلاحات الهيكلية للمالية العامة للحكومة الذى يتم الان تنفيذه بحسم.[٢] ومن وجهة نظر الصندوق ان نظام سعر الصرف المرن، سوف يحسن تنافسية مصر الخارجية ويدعم الصادرات والسياحة ويجذب الاستثمار الأجنبي ؛ وسيساعد كل هذا في دعم النمو، وخلق فرص عمل وتقوية مركز مصر الخارجي.[٣]

ه) توفير ٦ مليارات دولار.

كل البرامج الاقتصادية التي يدعمها الصندوق ينبغي ان تكون ممولة على الاقل في اول سنة بعد موافقة المجلس التنفيذي؛ حتى يتوافر الدعم اللازم للبلد المقترض بينما تجرى السلطات الاصلاحات المقررة وفى حالة مصر يتطلب وجود تأكيدات من مانحين ثنائيين بتقديم تمويل يتراوح بين خمس الى ست مليارات دولار أمريكي، بالإضافة الى التمويل الذى يقدمه الصندوق في

---

[١] الرئيس السيسي يصدر قانون القيمة المضافة بعد موافقة مجلس النواب، بتاريخ ٢٠١٦/٩/٨،اليوم السابع،www.youm7.com

[٢]موقعالبنكالمركزيwww.cbe.org.eg

[٣] صندوق النقد الدولي، مصر وصندوق النقد الدولي، أسئلة عن مصر، بتاريخ ٢٠١٦/١١/٨ www.imf.org

السنة الاولى وقدره ٤ مليارات دولار.[١] وقد صرح وزير المالية المصري ان مصر ستجمع ٦ مليارات دولار خلال اسبوعين للحصول على قرض قيمته١٢ مليار دولار من صندوق النقد.[٢]

و)إبرام اتفاقية تبادل عملات مع الصين.

كشف البنك المركزي المصري، عن دعم الصين لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري بتوقيع اتفاقية تبادل العملات بـــ١٨ مليار يوان صيني مقابل ما يعادله بالجنيه المصري، لمدة ٣ سنوات ويمكن تمديده بموافقة الطرفين .وقال المركزي، في بيان له، إن هذه الاتفاقية تحقق منفعة لكلا البلدين، وتؤكد على قوة العلاقة الممتدة بين الدولتين وتظهر دعم الصين لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري.[٣]

س)إرتفاع معدل البطالة:

كشف رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، في ١٣ يوليو ٢٠١٦، ان نسب البطالة في مصر وصلت لنحو١٢،٨٪ من قوة العمل.[4]

ثالثا: النتائج المترتبة على قرض صندوق النقد ٢٠١٦.[٥]

---

[١] نفس المرجع السابق.

[٢]الجارحي : علينا جمع ٦ مليارات دولار للحصول على قرض الصندوق، متاح بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٨، موقع اخبار مصر،www.egynews.net

[3]رسمياً .."المركزيالمصري" يوقعاتفاقيةتبادلعملاتمعالصينبـ ١٨ ملياريوان، متاح بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٦،http://arabi.ahram.org.eg/NewsQ/98805.aspx

[4] رئيس المركزي للإحصاء :"المجتمع المصري عاوز يتفرمت صح ..ومفيش اتقان للعمل"، صحيفة متاح بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٣اليوم السابع،www.youm7.com

[٥] يرى الباحث ان اثار القرض ستكون اكثر وضوحا على المدى المتوسط والطويل.

ا) رفع التصنيفالائتماني لمصر.

أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيفها الائتماني لمصر عند "B" مع نظرة مستقبلية مستقرة ، مشيرة إلى إن المالية العامة ستبقى نقطة ضعف رئيسية في الاطار العام للتصنيف الائتماني لمصر. وتوقعت انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي لمصر إلى ٣,٣ ٪ في السنة المالية الحالية بالنظر إلى التحديات التي واجهت الاقتصاد قبل تعويم الجنيه، مؤكدة أن النظرة المستقبلية المستقرة تعكس تقييما بأن المخاطر الصعودية والنزولية للتصنيفات متوازنة حاليا.[١]

ب)إنتعاش البورصة المصرية.

صعدت البورصة المصرية خلال الاسبوع الثاني من اغسطس ٢٠١٦ مسجلة أعلى مستوياتها في أكثر من عام بدعم من اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولي.[٢]في نفس الصدد هنأت حكومة بريطانيا مصر على توقيع الاتفاق مع صندوق النقد واكدت اعتزامها ضخ نحو ١٣ مليار دولار استثمارات جديدة خلال ثلاث سنوات.[٣] أكد البنك المركزي في بيان له أن البورصة

---

[١]فيتش: تؤكد تصنيفها الائتماني لمصر مع نظرة مستقبلية مستقرة، متاح بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٥، موقع اخبار مصر، www.egynews.net

[٢] البورصة تصعد في اسبوع اتفاق النقد، والاجانب ينظرون توافر الدولار، متاح بتاريخ٢٠١٦/٨/١٣، موقع اخبار مصر، www.egynews.net

[٣] بريطانيا تضخ ١٣ مليار دولار استثمارات جديدة في مصر،١٤ متاح بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٤، موقع الوفد، www.alwafd.org

المصرية شهدت نمو ملحوظا خلال آخر شهرين من العام الماضي ٢٠١٦ مدفوعا بتحرير سعر الصرف في نوفمبر الماضي، مشيرا إلى أن المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX30 سجل أعلي قيمة في تاريخه بلغ ١٢٤٢٠,٣ وتجاوز راس المال السوقي حاجز ٦٠٠ مليار جنيه للمرة الأولي منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وحقق الأجانب أعلي صافي مشتريات بنحو ٥,٨ مليار جنيه في تاريخ البورصة المصرية.[١]

وتجدر الاشارة الى أن المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية مازال يحقق قمما تاريخية جديدة، حيث وصل إلى ١٣١٠٠ نقطة قبل أن يغلق مع نهاية جلسة تداول اليوم عند ١٣٠٨٩ نقطة، ويعد هذا أعلى قمة تاريخية وصل إليها المؤشر.[٢]

ج) تزايد حجم الاستثمارات وتحقيق فائض بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨.

صرح نائب وزر المالية أن حجم الاستثمارات التي استقبلتها مصر بعد قرار التعويم بلغت نحو ٥٠٠ مليون دولار تنوعت بين ادوات الدين الحكومي –

---

[1] المركزي: البورصةتحققمستوياتغيرمسبوقةنتيجةتحريرسعرالصرف، متاح بتاريخ ٢٠١٧/١/٢، موقع الجمهورية اون لاين، http://gomhuriaonline.com

[2] خبيرأسواقالمال: المؤشرالرئيسيللبورصةيحققمتاريخيةجديدة، متاح بتاريخ٢٠١٧/١/١٢، موقع اليوم السابع، www.youm7.com

شاملة سندات الخزانة – وأموال البورصة. وان مصر ستحقق فائضا اوليا بموازنة المالي المقبل ولأول مرة منذ عام ٢٠٠٦.[١]

د)إرتفاع الاحتياطياالنقديالأجنبي.

اعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطياالنقديالأجنبي بنحو اربع مليارات دولار ليبلغ مستوى ٢٣،٠٥ مليار دولار مقابل ١٩،٠٤ مليار دولار في اكتوبر٢٠١٦ بنسبة ارتفاع بلغت ٢١٪، وارجع مصرفيون ذلك الى دخول ٢،٧٥مليار دولار من صندوق النقد تمثل الشريحة الاولى- من قرض صندوق النقد- بالإضافة الى ملياري دولار قيمة السندات الدولية.[٢] وفى ديسمبر ارتفعت لتصل الى ٢٤،٢٦مليار دولار .[٣]

ه) خفض معدلات البطالة والتضخم وزيادة الانفاق على الصحة والتعليم في العام (٢٠١٧-٢٠١٨).

صرح نائب وزير المالية، أن برنامج الاصلاح يستهدف تحقيق نمو اقتصادي وخفض معدلات البطالة ومعدلات التضخم في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ وكذلك ان برنامج الحكومة يتضمن الاستفادة من تحسين

---

[١] المالية : مصر ستحقق فائضا أوليا بموازنة العام المقبل لاول مرة منذ ٢٠٠٦، موقع الشروق، بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٢ :www.shoroknews.com

[٢]المركزي: ارتفاع صافى الاحتياطات النقدية الى ١٣ مليار دولار بنهاية نوفمبر٢٠١٦،موقع الشروق، متاح بتاريخ٢٠١٦/١٢/٥،www.shoroknews.com

[3]بعدارتفاعالاحتياطياالنقديإلى ٢٤,٣ مليارددولار.. نوابالبرلمان: يجبترشيدالواردات.. بكرى: نتيجةالتعويم، متاح بتاريخ ٢٠١٧/١/٨، موقع اليوم السابع،www.youm7.com

القدرات المالية للدولة لزيادة الانفاق على الاستثمار في البنية الاساسية لتنمية وتطوير مستوى الخدمات العامة وبرامج الحماية الاجتماعية.[١]

و) زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.

صرح وزير التجارة ان عجز الميزان التجاري تحن بما يقارب ٨ مليارات دولار ، حيث ارتفعت الصادرات بأكثر من مليار دولار لتقترب من الوصول الى٢٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٦، فيما انخفضت الواردات بقيمة ٧ مليار دولار، واكد كذلك استمرار جهود تحسين الميزان التجاري من خلال عدة محاور تتضمن خطة للتنمية الصناعية مع التركيز على احلالها محل الواردات، والعمل على زيادة حجم الصادرات المصرية الى الدول الافريقية و تكثيف البعثات التسويقية اليها، مع اقامة المعارض الدولية المتخصصة بهدف الترويج للمنتجات المصرية وابراز ما حققته مصر على صعيد التطور الصناعي.[٢]

ح)إرتفاع معدل التضخم.

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، عن ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى ٢٤,٣٪ لشهـــر ديسمبر ٢٠١٦ مقارنـــة بشهر ديسمبر ٢٠١٥، وكان

---

[١] المالية : مصر ستحقق فائضا أوليا بموازنة العام المقبل لأول مرة منذ ٢٠٠٦، موقع الشروق، بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٢ :www.shoroknews.com

[٢] مصر توفر ٨ مليارات دولار من زيادة التصدير وخفض الاستيراد، موقع شباب الاهرام، متاح بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٢، htt://shabab.ahram.org.eg/NEWS/64523.aspx

معدل التضخم السنويفي شهر نوفمبر الماضي سجل ٢٠,٢٪.وأشار الجهاز في بيانه ، إلى أن معدل التضخم لشهر ديسمبر سجل ارتفاعا قدره ٣,٤٪ عن شهر نوفمبر ٢٠١٦، وأن ذلك بسبب ارتفاع أسعار مجموعة الحبوب والخبز بنسبة ١٠,٢٪، ومجموعة اللحوم والدواجن بنسبة ٥,٧٪، ومجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة ٥,٣٪، و مجموعة الزيوت والدهـــــــــون بنسبة ٦,٧٪، ومجموعة الفاكهة بنسبة ٥,٣٪، ومجموعة الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة ٦,١٪.[١]

حجج المعارضين للقرض:

هناك من يعارض الاقتراض سواء داخليا او خارجيا للأسباب التالية:

- تصدير المشكلة الاقتصاديةلأجيال القادمة.
- مزاحمة الدولة للقطاع الخاص على المدخرات المحلية.
- شروط القرض الخارجي قد يترتب عليها الاجبار على سياسات اقتصادية تضر بفئات خاصة الطبقات الفقيرة ، وتدعم التبعية الاقتصادية .[٢]

---

[١] التعبئةوالإحصاء:يعلنارتفاعمعدلالتضخمالسنويلـ ٢٤,٣% خلالديسمبر، موقع اليوم السابع ، متاح بتاريخ ٢٠١٧/١/٧، www.youm7.com

[٢] د. احمد ذكر الله، ازمة الاقتصاد المصري،(المؤشرات- الاسباب- الحلول)،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقديرات اقتصادية، ٢٠١٦/٥/١٣، متاح على:www . episs .eg . org

يرى بعض الخبراء الاقتصاديين: ان مصر لديها حقوق سحب خاصة ويجب الاستفادة منها خاصة وأن الفائدة قليلة، الا انه لا توجد جدوى اقتصادية من القرض اذ انه سيذهب في مصروفات جارية كعجز الموازنة العامة ومواجهة ازمة الدولار، وهى بلاعائد، وليس في الاستثمار لنحصل في المقابل على عائد منه.[١]

يرى البعض الاخر: أن قرض صندوق النقد لن يكون كفيلا بحل مشاكل مصر مدللاً على ذلك ، بان مصر حصلت خلال العامين السابقين على مساعدات ومنح وقروض قدرت بأكثر من ٢٢مليار دولار من بعض الدول الخليجية ولم نر مردود اقتصادي لهم.[٢]

رأيالباحثفي اتفاق التثبيت ٢٠١٦.

يرى الباحث أن مصر لم يكن امامها بديل- فى الاجل القصير- عن الاقتراض من الصندوق للأسباب التي تم توضيحها ، ولكن هناك استراتيجية يمكن اتخاذهافى الاجلين القصير والمتوسط يكون من شانها تدعيم قدرة مصر الاقتصادية على سداد الديون وفى الاجل الطويل التوقف عن الاقتراض. وتقوم هذه الاستراتيجية على :

أولا: السياسات المقترحة لتخفيض عجز الموازنة.

---

[١]د. هشام ابراهيم، استاذ التمويل، جامعة القاهرة، الرأي موجود في،الاقتراض من صندوق النقد.... اختيار صعب ام طوق نجاة؟ متاح بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٩،موقع اخبار مصر، www.egynews.net

[٢] أ. عبد الخالق فاروق، الرأي موجود في،الاقتراض من صندوق النقد.... اختيار صعب ام طوق نجاة؟ متاح بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٩،موقع اخبار مصر، www.egynews.net

١- **السياسات المقترحة على المدى القصير:** حيث يتم تنشيط الاقتصاد القومي من خلال ما يلى

- حزمة مالية تنشيطية من باب الاستثمارات يتم ضخها في قطاع البنية الاساسية وخاصة في مجال الطرق والرصف والانشاءات.[١] هذا بالفعل ما قامت به الحكومة حيث توجد العديد من المشروعات القومية المدرج تنفيذها في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مثل انشاء مدن جديدة كالعاصمة الادارية الجديدة، مدينة توشكي الجديدة، مدينة شرق بور سعيد، ومشروع تنمية محور تنمية قناة السويس، ومشروع الطرق الكبرى ومحاور التنمية الجديدة ، تنمية حقول الغاز الطبيعي، وتطوير قدرات الكهرباء.[٢]

- زيادة تحسين جودة الانتاج السلعيوالخدمي ولن يحدث ذلك دون تشغيل المصانع المتوقفة وتشجيع اقامة المزيد منها ودعم رواد الاعمال الذين يخصصون الجانب الاكبرمن انتاجهم للتصدير وللإحلال محل الواردات وكذلك مشروعات التنمية السياحية التي تجتذب رؤوس الاموال والسائحين من مختلف انحاء العالم.[٣]

٢- السياسات المقترحة على المدى المتوسط والطويل.

- وضع قواعد مرنة وحاسمة للتحكم في الصناديق الخاصة.

---

[١] د.خالد عبد الحميد حسانين، مرجع سابق، ص٣٤.

[٢] وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري ، اهم ملامح الرئيسية لخطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مايو ٢٠١٦، ص١٧ وما بعدها.

[٣] د. مدحت نافع: موافقة صندوق النقد على القرض بمثابة شهادة اعتماد دولية لبرامج الاصلاح الاقتصادي محلية الصنع ،بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٢، موقع اخبار مصر، www.egynews.net

- تقليص بند الاحتياطات العامة وبند الاعتماد الإجماليفي الموازنة السنوية فيما لا يزيد عن ٥٪ من أجمالي النفقات والاستخدامات وحظر استخدامها دون موافقة مجلس الشعب او العرض عليه.[١]

- تعديل اتفاقيات تصدير الغاز للدول كإسرائيل واسبانيا.

- مضاعفة الضرائب على محاجر الاسمنت لان الضريبة المفروضة صغيرة جدا بالنسبة للأرباح الاحتكارية التي تجنيها الشركات.[٢]

- تخفيض الدعم الذى تحصل عليه الشركات الصناعية التي تبيع انتاجها بالأسعار العالمية مثل صناعات الحديد والاسمنت والاسمدة والألومنيوم؛ والتيلا يوجد مبرر لحصولها على الطاقة المدعومة.[٣]

- ترشيد النفقات والتوقف فورا عن الانفاق الترفى المتمثل بالدرجة الاولى في الانفاق على السيارات الفاخرة تغيير الاثاث والمفروشات في الوزارات.

- رفع كفاءة المؤسسات الحكومية وذلك من خلال اعادة هيكلية المؤسسات الحكومية التي تقوم بدمج الخدمات العامة للمواطنين وذلك من خلال تطوير هياكلها وتخفيض عدد المكاتب والاجهزة داخل المؤسسات.

- تنمية الموارد العامة للدولة مع عدم الاخلال بالتوازن الاجتماعي وذلك من خلال استكمال منظومة الاصلاح الضريبيوالاجتماعي.

---

[١] ا.عبد الخالق فاروق، مازق الاقتصاد المصريوكيفية الخروج منه، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الاولى،٢٠١٣، ص٢٢٠.

[٢] ا. احمد السيد النجار، برنامج اقتصادي لمصر الثورة، تجاوز تركة الفشل وبناء اقتصاد كفء ، المجلس الاعلى للثقافة ،٢٠١٢، ص٤٤ .

[٣] ا. احمد السيد النجار، مرجع سابق، ص٦٦.

- اطلاق يد الاجهزة الرقابية لمواجهة الفساد في الجهاز الإداري للدولة ، وكذلك باقي المؤسسات الاقتصادية العامة.

- التشدد في اجراءات استيراد السلع الترفيه والاستفزازية كضرورة للحصول على موافقة هيئة الرقابة على الصادرات والواردات.[١]

ثانيا : الاجراءات الاقتصادية المقترحة لزيادة الايرادات العامة للدولة.

- نهوض الجهاز الإداري للدولة في تحصيل المتأخراتالإيرادات الحكومية من ضرائب ورسوم ، حيث تقدر المتأخرات الضريبية بنحو ٦٠ مليار جنيه، منها٤٠مليار جنيه لدى مؤسسات وجهات حكومية و٢٠ مليار جنيه لدى القطاع الخاص، وجدولة المتأخرات الضريبية المتنازع عليها.

- زيادة المتحصلات الضريبة عن ارباح المهن الحرة والجمارك .[٢]

- اصلاح منظومة الضرائب والتحصيل واعدا وتأهيل وتمكين المحصلين وحمايتهم والالتفات الى حيل التهرب والتلاعبفي تطبيق الضريبة المضافة التي تحمل الدولة الكثير من الخسائر ناهيك عن ضياع عائد الضريبة ومن تلك الحيل ما يعرف

"بالكاروسيل" [٣] (الاحصنة الدوارة).[١]

---

[١]وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، الادارة المركزية للبحوث والتنمية الادارية، ورقة عمل بحثية، بعنوان أزمة الدين العام المحلى وسبل مواجهتها، متاح على
www.mof.gov.eg/MOFGallerySource:

[٢]د. خالد عبد الحميد حسانين، مرجع سابق، ص٣٧.

[٣]د. مدحت نافع: موافقة صندوق النقد على القرض بمثابة شهادة اعتماد دولية لبرامج الاصلاح الاقتصادي محلية الصنع ،متاح بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٢، موقع اخبار مصر،
www.egynews.net

ثالثا : الاجراءات المقترحة لتخفيض النفقات العامة للدولة:

الاجراءات المقترحة لإصلاح منظومة الدعم

- التحول التدريجي والمدروس من الدعم العيني الى الدعم النقدي لما له من العديد من المزايا ولتحقيق ذلك لابد من وجود قاعدة بيانات دقيقة للمستفيدين.
- زيادة نصيب الاستثمارات العامة التي تتوجه الى صعيد مصر وذلك من اجل تنمية تلك المناطق وزيادة فرص العمل بها.
- وضع وتنفيذ استراتيجيات تخفيض الفقر من خلال عمليات تتسم بالشفافية والشمولية وبالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين.[٢] وتقسيم الفئات المحتاجة الى طبقات وفقا للاحتياج والتي تحدد في النهاية القدر المستحق لسد الفجوة بين امكاناتهم الحالية والحد الادنى المطلوب لحياة كريمة من سلع وخدمات. [٣]

---

[١]يقصد بها تداول السلعة داخل وخارج البلاد بغرض استيراد قيمة الضريبة المدفوعة عنها ثم اعادة بيعها معفاة من الضرائب.

[٢]د. وائل عبد الباسط ، مدى كفاءة نظام الدعم فى مصر للحد من مشكلة الفقر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد٢،ابريل ٢٠١٢،ص٣٥.

[٣]د. .خالد عبد الحميد حسانين، مرجع سابق، ص٣٥.

مقترحاتالباحثلتطويرمنظومةالخبزواسطواناتالغازالمنزليبحسبوظيفةالباحث:[1]

- توزيعالخبزبالكيلوجرامبدلامنعددالارغفة؛ففيالمنظومةالحاليةيحصلكلموا طنعلىخمسةارغفةالمفترضانوزنهم ٥٠٠جراموالكنهالاتزيدفياغلبالاحيانعن ٤٥٠جراموتقلحتىتصلالى ٣٨٠جم؛وذلكلتلاعببعضاصحابالمخابزمنالناحيةوتقاعسبعضالجهاتالرقابيةمنجهةا خرىوالحلانيحصلكلمواطنعلى ٥٠٠جرامخبزسواءكانواخمسةارغفةاواكثر.

- زيادةبدلنقاطالخبزبدلاعنكلرغيفمقابل ١٠قروش ، تكون ١٥ قرشاًوذلكسيدفعالمواطنونلانيقللوامناستهلاكالخبزممايوفرالكثيرمنالعملةالاجنبيةال مستعملةفىالاستيرادوالوقودالمستخدمفىنقلوطحنوتسويةالقمحومنبعدهالخبز.

- تخصيصعدد ١٨ اسطوانةغازللأسرةاكثرمناربعةافرادسنويا ، و١٥ اسطوانةغازمنزليللأسرةاقلمناربعةافرادبحيثيتمتوزيعهاعلى البطاقات التموينية.

- اطالةمدةالاعفاءمندفعالفروقالتموينيةبالنسبةلمنيتقدممنالمواطنينبحذفاقاربه م (الذينهمخارجالدولةاومزدوجيالصرفاوالمتوفين) حيثانكتابمكتبوزيرالتموينرقم ٥٩٨٥ الصادربتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٢ جعلالمدةشهرينفقط .

[1] يعمل الباحث مفتش رقابة بوزارة التموين والتجارة الداخلية.

خاتمة البحث

تناول البحث تحليل لآثار برامج صندوق النقد لتحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر ، فعرض لبرنامج التثبيت عام١٩٩١وبين الاثار الايجابية والسلبية للبرنامج ، وكذلك وضح البحث قرض مصر الأخير من الصندوق عام٢٠١٦ وبين اسباب الاقتراض والاثار الاقتراض والاجراءات التي اتخذتها مصر للحصول على القرض و بناء على البحث توصل الباحث في ختام البحث لبعض النتائج والمقترحات نوجزها فيا يلي:

أولا: النتائج

١) أسهم اتفاق **١٩٩١**للتثبيت فى خفض الدين الخارجيبنسبة النصف، وخفض عجز الموازنة العامة من ١٧٪عام ١٩٩١الى اقل من الواحد الصحيح عام ١٩٩٦

٢) نتج عن تنفيذاتفاق ١٩٩١الاثار السلبية، التأثير على أصحاب الدخول المحدودة وسوء توزيع الدخل، زيادةعجزالموازنةالعامةوالدينالعامبعدانتهاءمدةالبرنامج، زيادة معدلات البطالة و زيادةعجزالميزانالتجاري.

٣) عدم جدوى سياسة خفض قيمة الجنيه، بسبب ضعف الصادرات المصرية، وضعف المرونة على الواردات المصرية.

٤) ان اتفاق **٢٠١٦** كان دواءمراً لابد منه نتيجة لسوء حال الاقتصاد المصري وصعوبة الحصول على تمويل اخر.

٥) رفعالتصنيفالائتمانيلمصر،و انتعاش البورصة المصرية و تزايد حجم الاستثمارات، وتحقيق فائض بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧، و ارتفاع الاحتياطيالنقديالأجنبي، و خفض معدلات البطالة والتضخم.

٦) زيادةالصادراتوانخفاضالوارداتوزيادةالانفاقعلىالصحةوالتعليمفيالعام (٢٠١٧-٢٠١٨).

٧) إرتفاعمعدلالتضخمالسنويإلى ٢٤,٣٪لشهرديسمبر ٢٠١٦ مقارنـةبشهرديسمبر ٢٠١٥.

٨) القرض يزيد من مديونية مصر الخارجية.

المقترحات:

١) العمل على تلافى سلبيات اتفاق ١٩٩١، واستهداف محدودي الدخل.

٢) التحول التدريجي والمدروس من الدعم العيني الى الدعم النقدي لما له من العديد من المزايا ولتحقيق ذلك لابد من وجود قاعدة بيانات دقيقة للمستفيدين.

٣) وضعوتنفيذاستراتيجياتتخفيضالفقرمنخلالعملياتتتسمبالشفافيةوالشموليةوب التعاونالوثيقمعمنظماتالمجتمعالمدنيوالقطاعالخاصوالشركاءالدوليين. تقسيمالفئاتالمحتاجةالىطبقاتوفقاللاحتياجوالتيتحددفيالنهايةالقدرالمستحقل سدالفجوةبينامكاناتهمالحاليةوالحدالادنىالمطلوبلحياةكريمةمنسلعوخدما ت.

٤) زيادة تحسين جودة الانتاج السلعيوالخدمي ولن يحدث ذلك دون تشغيل المصانع المتوقفة وتشجيع اقامة المزيد منها ودعم رواد الاعمال الذين يخصصون الجانب الاكبرمن انتاجهم للتصدير وللإحلال محل الواردات وكذلك مشروعات التنمية السياحية التي تجتذب رؤوس الاموال والسائحين من مختلف انحاء العالم.

٥) الاستفادة من انخفاض قيمة الجنيه بتشجيع الصادرات المصرية و والترويج له وفتح اسواق جديدة في الدول الافريقية والعربية.

٦) العمل على زيادة ايرادات الدول من خلال الاهتمام بالقطاعات المولدة للدخل، الضرائب، السياحة، قناة السويس.

٧) اصلاح منظومة الضرائب والتحصيل واعدادوتأهيل وتمكين المحصلين وحمايتهم والالتفات الى حيل التهرب والتلاعبفي تطبيق الضريبة المضافة التى تحمل الدولة الكثير من الخسائر.

٨) اطلاقيدالاجهزةالرقابيةلمواجهةالفسادفيالجهاز الإداريللدولة ، وكذلكباقيالمؤسساتالاقتصاديةالعامة.

٩) رفعكفاءةالمؤسساتالحكوميةوذلكمنخلالاعادةهيكليةالمؤسساتالحكوميةالتي تقومبدمجالخدماتالعامةللمواطنينوذلكمنخلالتطوير هياكلهاوتخفيضعددالمكاتبوالاجهزةداخلالمؤسسات.

قائمة المراجع:[1]

اولا : الكتب

١) إبراهيم شحاته ، نحو الاصلاح الشامل ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، ١٩٩٣ ، ص١٥٢.
٢) احمد بديع بليح، قضية التنمية في مصر، تاريخيا منذ القرن التاسع عشر ، مستقبليا في التكتل الاقتصاديالعربي، مكتبة الجلاء الجديدة ، بدون سنة نشر.
٣) احمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، ٢٠١٢.
٤) السيد احمد عبد الخالق ، التوازن الإقليمي في التنمية ودور بنوك التنمية الاقليمية بالإشارة الى بنك الدقهلية الوطني للتنمية ، بحث مستخرج من مجلة كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ،العدد الثالث ، اكتوبر ١٩٩٠.
٥) السيد عطية عبد الواحد ، دور السياسية المالية فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣.
٦) جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلي التبادل اللا تكافئ، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦ .
٧) رضا عبد السلام، انهيار العولمة، الدار الجامعية ،٢٠٠٣ .
٨) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية،١٩٩٩.
٩) عبد الستار عبد الحميد سلمى، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي فى مصر ، بدون ناشر ،الطبعة الاولى ٢٠٠١.

ثانيا: الرسائل

١) انتصار جابر السيد ، الاصلاح الاقتصادي والدين العام المحلي في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٤.
٢) حساماالدينمحمدعبدالقادر،البعدالسياسيوالآثارالاقتصاديةوالاجتماعية لعبءالدينالعامبالتطبيقعلىمصر (١٩٩٠ / ٢٠٠٠)،رسالةدكتوراه،كليةالتجارة،جامعةعينشمس، ٢٠٠٤.

[1] المراجع مرتبة أبجديا مع حفظ الالقاب العلمية.

٣) شرين حسن الشواربى ، سياسة تخفيض قيمة الجنية المصري وآثرها علي النشاط الصناعي الجاري خلال فترة الخطة الخمسية (٨٢ / ١٩٨٣ – ٨٦/ ١٩٨٧) ،رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠.
٤) كريمةمحمدالذكي،
اثارسياسةصندوقالنقدالدوليعلىتوزيعالدخلالقوميمنخلالالخدماتالاجتماعيةالاساسية ، رسالةدكتوراه ، كليةالحقوق ، جامعةالمنصورة،٢٠٠٤.
٥) فاطمةعبداللهأحمد،علاجعجزالموازنةالعامةفيمصربينرؤيةصندوقالنقدالدوليورؤيةالتنميةالمستقلة،رسالةماجستير،كليةالتجارة،جامعةعين شمس، ٢٠٠٠،ص١٨٤.
٦) طارق محمد فاروق، الأثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في مصر ومواجهتها خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠)،كلية الحقوق، جامعة المنصورة ،٢٠٠٣.
٧) عبدالستارعبدالحميدسلمى،
تقييمسياساتصندوقالنقدالدوليللتثبيتالاقتصاديفىمصر ، بدوننناشر ،الطبعةالاولى ٢٠٠١.
٨) محمد السيد محمد عطيه ، اصلاح الإدارة الضريبية كجزء من الإصلاح الاقتصادي في مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة حلوان ، ٢٠١٢
٩) محمدالسيدالحاروني،
دورالبنكالدوليوصندوقالنقدالدوليفيتحقيقالاستقرارالماليفيمصر،دراسةمقارنة ، رسالةدكتوراه،كليةالتجارة،جامعةعينشمس، ٢٠٠٨ .
١٠) محمد عبد العزيز محمد ، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا،٢٠٠٥.
١١) محمد متولي الخطيب أثر تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي على الفقر فى مصر خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠٠٦)، رسالة ماجيستير ،كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٠١٠.

١٢) نادية حسني رسلان ، مدي استفادة مصر بعلاقتها بصندوق النقد الدولي خلال الفترة (١٩٤٥ – ٢٠١١) ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٤.

ثالثا: مجلات ومؤتمرات و تقارير:

١) المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، كتيب الاحصاءات الاقتصادية ، ٢٠١٦ .
٢) خالد عبد الحميد حسانين ، السياسات الاقتصادية و دورها في علاج عجز الموازنة العامة للدولة المصرية ، دراسة تحليلية ، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، العدد الثاني ، إبريل ٢٠١٥ ، ص٢٨٧ .
٣) على لطفى ،عجز الموازنة العامة للدولة و مصادر تمويله في مصر ، المؤتمر السادس للعام الجامعي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ ، الخروج من الازمة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٦ – ٥- ٢٠١٢.
٤) عشماوي علي عشماوي ، برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي ، مصر المعاصرة ، العدادان ٤١٥ ، ٤١٦ يناير ، إبريل ١٩٨٩.
٥) وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري ، مؤشرات الاداء الاقتصادي و الاجتماعي خلال الربع الثالث و التسعة الأشهر الأول من العام ١٥/ ٢٠١٦ ، يونيو ٢٠١٦.
٦) نجلاء محمد بكر، محددات سعر الصرف في مصر خلال الفترة من(١٩٩١- ٢٠١٣)،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،العدد١، يناير ٢٠١٤.
٧) عبد الخالق فاروق، مازق الاقتصاد المصريوكيفية الخروج منه، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الاولى،٢٠١٣.
٨) وائل عبد الباسط ، مدى كفاءة نظام الدعم فى مصر للحد من مشكلة الفقر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد٢،ابريل ٢٠١٢.

رابعا: منشورات مختلفة على الانترنت:

- احمد ذكر الله، ازمة الاقتصاد المصري،(المؤشرات- الاسباب- الحلول)،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقديرات اقتصادية، ٢٠١٦/٥/١٣، متاح على:
- www . episs .eg . org
- الاقتراض من صندوق النقد.... اختيار صعب ام طوق نجاة ؟متاح بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٩ www.egynews.net
- آراء في السياسة الاقتصادية ،المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ٨ اغسطس ٢٠١٢ متاح على : . www .eces org . eg
- الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ، لمحة عن الاقتصاد المصري ، نوفمبر ٢٠١٣ ،. متاح على:www. gafinet . org
- البنك المركزيwww.cbe.org.eg / arpages/defult.sspx
- صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي ، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ . www . imf .org .
- صندوق النقد الدولى، بيان صحفى، ٥٠١، لسنة ٢٠١٦، . www imf .org
- صندوق النقد الدولي، مصر وصندوق النقد الدولي، أسئلة عن مصر، بتاريخ ٢٠١٦/١١/٨ www.imf.org
- صندوق النقد الدولي، بيان صحفي، ٥٠١، لسنة ٢٠١٦، متاح على : موقع صندوق النقد الدوليwww . imf .org.
- وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، يوليو ٢٠١٦، متاح على www . mof. gov. eg

- وزارة الصناعة و التجارة ، اطلالة على الاقتصاد المصري ، العدد ٢٠٣ ، ديسمبر ٢٠١٥.At:www.tpegypt.gov.eg/Arabic/Default.aspx
- موديز :عجز الموازنة والدين الحكومي اهم اسباب رفع التصنيف الائتمانيالمصري ،الاهرام العربى،٢٠١٦/٩/١٦ www.arabi.ahram.org.eg
- السيسي : ما أنجزناه في عامين يفوق الخيال، اليوم السابع، بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٢ www.yom7.com
- السيسي يصدر قانون الخدمة المدنية بعد موافقة مجلس النواب، بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢، موقع الوفد، www.alwafd.org
- رسمياً .."المركزيالمصري" يوقعاتفاقيةتبادلعملاتمعالصينبـ ١٨ ملياريوان، متاح بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٦، http://arabi.ahram.org.eg/NewsQ/98805.aspx
- ننشرقراراتالاجتماعالأوللمجلسالأعلىللاستثماربرئاسةالسيسي، متاح بتاريخ ٢٠١٦/١١/١، موقع الوفد،http://alwafd.org
- المركزي: البورصةتحققمستوياتغيرمسبوقةنتيجةتحريرسعرالصرف، متاح بتاريخ ٢٠١٧/١/٢، موقع الجمهورية اون لاين، http://gomhuriaonline.com
- خبيرأسواقالمال: المؤشرالرئيسيللبورصةيحققمتاريخيةجديدة، متاح بتاريخ٢٠١٧/١/١٢، موقع اليوم السابع، www.youm7.com
- المالية : مصر ستحقق فائضا أوليا بموازنة العام المقبل لاول مرة منذ ٢٠٠٦، موقع الشروق، بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٢
- www.shoroknews.com
- المركزي: ارتفاع صافى الاحتياطات النقدية الى ١٣ مليار دولار بنهاية نوفمبر٢٠١٦،موقع الشروق، متاح بتاريخ٢٠١٦/١٢/٥، www.shoroknews.com

- المالية : مصر ستحقق فائضا أوليا بموازنة العام المقبل لأول مرة منذ ٢٠٠٦، موقع الشروق، بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٢www.shoroknews.com
- مصر توفر ٨ مليارات دولار من زيادة التصدير وخفض الاستيراد، موقع شباب الاهرام، متاحبتاريخ٢٠١٦/١٢/٢٢، htt://shabab.ahram.org.eg/NEWS/64523.aspx

خامسا: مراجع اجنبية:

1) The world Bank trends developing economics 1996 w.B Washington D. c
1996.
2) International Monetary Fund, Financial Sector Reform in Eight Countries, Issues and Results, 1999. http //: imf . org